

الاحتياطات السرية كأداة لإدارة الأرباح في البنوك بالتطبيق على البنوك المقيدة بالبورصة المصرية

أ.د. محمود عبد الفتاح إبراهيم رزق
أستاذ المحاسبة الإدارية والتكاليف
ورئيس قسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة المنصورة

أ.د. أسامة محمد محي الدين عوض
أستاذ المحاسبة المالية
كلية التجارة – جامعة المنصورة

د. يسري محمد على خيرى
مدرس المحاسبة
كلية التجارة- جامعة المنصورة

زهراء محمد محمد محمد حسن
معيدة بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة المنصورة

ونسبة كفاية رأس المال بالقوائم المالية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية. **الفرض الثاني** : لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الأصول الثابتة والمحولة للاحتياطي الرأسمالي طبقاً لأحكام المادة ٤٠ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ونسبة كفاية رأس المال بالقوائم المالية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

وقد توصل الباحثون خلال الدراسة إلى صحة الفرض الأول وعدم صحة الفرض الثاني وهو ما يعني أن البنوك المقيدة بالبورصة المصرية لم تقم باستخدام الاحتياطات السرية المكونة نتيجة المغالاة في أقساط الإهلاك من أجل تحقيق نسبة كفاية رأس المال، في حين أنها قد قامت باستخدام الأرباح

الملخص

سعى الباحثون خلال الدراسة إلى التحقق في أثر الاحتياطات السرية المكونة نتيجة المغالاة في أقساط الإهلاك (الإهلاك المعجل) على نسبة كفاية رأس المال في البنوك المقيدة في البورصة المصرية، وكذلك دراسة أثر الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الأصول الثابتة والمحولة للاحتياطي الرأسمالي طبقاً لأحكام المادة ٤٠ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على نسبة كفاية رأس المال بالبنوك المقيدة بالبورصة المصرية. وذلك من خلال اختبار الفرضين التاليين: **الفرض الأول** : لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاحتياطات السرية المكونة نتيجة المغالاة في أقساط الإهلاك (الإهلاك المعجل)

statements to banks registered the Egyptian Stock Exchange.

The researchers found during the study to the health of first hypothesis and the invalidity of the second hypothesis which means that the banks registered the Egyptian Stock Exchange did not use the secret reserves component as a result of excessive premiums depreciation in order to achieve the capital adequacy ratio, while they may have using the capital gains resulting from sale of fixed assets and transferred to the capital reserve in accordance with the provisions of Article 40 of Law No. 159 of 1981 in order to achieve the capital adequacy ratio

ولتوضيح ذلك تناول الباحثون الدراسة من خلال الخطة التالية:

خطة البحث

أولاً: مقدمة الدراسة

ثانياً: مشكلة الدراسة

ثالثاً: الدراسات السابقة (المتعلقة بالاحتياطات السرية وإدارة الأرباح)

رابعاً: أهمية الدراسة

خامساً: أهداف الدراسة

سادساً: فروض الدراسة

سابعاً: حدود الدراسة

ثامناً: الإطار النظري للدراسة

تاسعاً: الدراسة التطبيقية

عاشراً: النتائج والتوصيات

الحادي عشر: مراجع الدراسة

أولاً: المقدمة

تعمل البنوك في ظل بيئة ديناميكية متعددة القيود، وهو ما أكدت عليه

دراسة (Galai, et al., 2003, p 2) فقد أشارت إلى أن البنوك

الرأسمالية الناتجة عن بيع الأصول الثابتة والمحولة للاحتياطي الرأسمالي طبقاً لأحكام المادة ٤٠ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ من أجل تحقيق نسبة كفاية رأس المال.

Abstract

The researchers sought during the study to investigate the effect of secret reserves component as a result of excessive premiums depreciation (accelerated depreciation) on capital adequacy in banks registered in the Egyptian stock exchange ratio, as well as study the impact of capital gains resulting from the sale of fixed assets and transferred to the reserve capital in accordance with the provisions of Article 40 of the Law No. 159 of 1981 on the capital adequacy of banks registered the Egyptian Stock Exchange ratio. And that by testing the following hypotheses:

First hypothesis: There is no statistically significant relationship between the secret reserves constituent premiums as a result of excessive depreciation (accelerated depreciation) and capital adequacy ratio of financial statements to banks registered the Egyptian Stock Exchange.

The second hypothesis: There is no statistically significant relationship between the capital gains resulting from the sale of fixed assets and transferred to the capital reserve in accordance with the provisions of Article 40 of Law No. 159 of 1981 and the capital adequacy ratio of financial

تخضع لزيادة تنظيمية وفي نفس الوقت تقع تحت رقابة وثيقة من قبل المحللين في سوق الأوراق المالية، وذلك على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، حيث يطلب من البنوك الاحتفاظ بحد أدنى لرأس المال لمواجهة مخاطر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، لذلك يتوقع المحللون في سوق الأوراق المالية للبنوك أن تنمو بمعدل معين وأن تظهر عوائد معقولة على الأصول وحقوق المساهمين.

وأشارت دراسة (Galai, et al., 2003, p. 3:6) المالية تواجه ضرورة الوفاء ببعض القيود المتعددة والمتناقضة في بعض الأحيان، بما في ذلك متطلبات كفاية رأس المال، وتوقعات المستثمرين فيما يتعلق بالعائد على رأس المال، وسياسات توزيع الأرباح، ومن ذلك نجد أن البنوك لديها حوافز كبيره لإدارة الأرباح من أجل التعامل بشكل أفضل مع تلك المتطلبات في ظل البيئة الديناميكية التي تعمل فيها. كما أكدت الدراسة على أنه على الرغم من تعدد الدراسات المحاسبية بشأن إدارة الأرباح، إلا أنه ليس هناك أدلة قوية على أن الشركات تستخدم طرق مختلفة من أجل تمهيد الأرباح المعلنة وخلق احتياطات سرية (Hidden

Reserves) وذلك لأن اتخاذ قرار الاستثمارات الخاصة في الأصول التي تفتقر إلى القيم المتداولة في السوق، قد يمثل دافعا قوية لإدارة الأرباح، فمبدأ التكلفة التاريخية والقياس من وجهة النظر المحاسبية يمكن أن ينشأ ما يسمى "بالاحتياطات السرية" والتي تتمثل في الفرق بين التكلفة التاريخية والقيمة الاقتصادية التي تتحقق عندما يتم بيع الأصول الثابتة، ومن ثم فإن التوقيت الانتقائي لاقتناء وبيع الأصول ذات القيم السرية، يجعل البنوك قادره على السيطرة على الأرباح المعلنة عن طريق تخزين القيمة في السنوات الجيدة وإطلاقها (من خلال بيع الأصول الثابتة) في السنوات السيئة .

وتقتصر الدراسة الحالية على دراسة هدف سعي البنوك نحو تحقيق متطلبات كفاية رأس المال باعتباره القيد الأكثر أهمية الذي يواجه البنوك، حيث أكدت دراسة (Galai, et al., 2003, p. 8) على أن " البنوك التي تفشل في الوفاء بهذا الشرط يعتبر ببساطه خروجها لها من العمل التجاري، لحد قد يصل إلى توقفها عن ممارسة نشاطها في بعض الدول، بحيث لا يسمح للبنوك المتعثرة بتوفير ومنح قروض جديده ولا حتى بفترة سماح لتسوية مشاكل نقص رأس المال"،

ولذلك ليس من المستغرب أن يكون مطلب كفاية رأس المال في حد ذاته مولد لحوافز إدارة الأرباح، فالبنوك تعمل في ظل بيئة متعددة القيود ويطلب منها الاحتفاظ بالحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال المتمثل في ٨% لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك وذلك وفقا لمتطلبات بازل الأولى والثانية، وقد تم رفع هذه النسبة إلى ١٠% بحد أدنى وفقا لمتطلبات بازل الثالثة، والتي أقرها البنك المركزي المصري والزم البنوك بتطبيقها اعتبارا من ديسمبر ٢٠١٢ بالنسبة للبنوك التي تعد قوائمها المالية السنوية آخر ديسمبر من كل عام، واعتبارا من يونيو ٢٠١٣ بالنسبة للبنوك التي تعد قوائمها المالية السنوية آخر يونيو من كل عام (البنك المركزي المصري، التعليمات الرقابية للحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال ، ٢٠١٢ ، ص ٣). ولذلك تهدف الدراسة الحالية إلى دراسة أثر الاحتياطات السرية التي يمكن تكوينها على إدارة الأرباح بشقيها المحاسبي والحقيقي في البنوك المصرية، وتتجلى أهمية هذه الدراسة في كون القانون يسمح للبنوك وشركات التأمين بتكوين احتياطات سرية، وذلك تدعيما لمركزها المالي، ومن ثم يجب على المراجع أن يتتبع استعمالات هذه الاحتياطات خشية

استخدامها في تغطية خسائر ناتجة عن سوء الإدارة (الرفاعي، خضير . ٢٠١٠، ص. ٢٨٩).

ثانيا: مشكلة الدراسة

إن مفهوم الاحتياطات السرية من المفاهيم الغامضة نوعا ما سواء على الجانب النظري أو العملي، حيث تناولت الدراسات السابقة للمحاسبة أكثر من مفهوم متداول فيما بينها منها الاحتياطات السرية، والاحتياطات غير المعانة (المستترة)، والاحتياطات الداخلية، ومن ثم سيتناول الباحثون بيان هذه المفاهيم، كما سيحاول الباحثون دراسة أثر الاحتياطات السرية المكونة نتيجة المغالاة في أقساط الإهلاك (الإهلاك المعجل) على نسبة كفاية رأس المال لكونها تمثل نوعا من أنواع إدارة الأرباح المحاسبية، ومن ثم تناول الوجه الآخر للاحتياطات السرية والتي قد تم الإفصاح عنها نتيجة عملية بيع الأصول الثابتة ذات القيمة الدفترية الأقل من القيمة السوقية/ البيعية مكونة بذلك أرباح رأسمالية، والتي يتم تحويلها للاحتياطي الرأسمالي طبقا لأحكام المادة ٤٠ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١. (التقرير السنوي للبنك الأهلي المصري لعام ٢٠١٠-٢٠١١، قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح، ص ٦٢) ، وذلك في ضوء متطلبات كفاية رأس المال وقواعد

البنك المركزي المصري وأثر ذلك على نسبة كفاية رأس المال. وترتبا على ما سبق يمكن بلورة مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

١- ماهيه الاحتياطات السرية في البنوك؟ ويشتق من هذا التساؤل الاسئلة الآتية:

- ما هي تعريفات الاحتياطات السرية في البنوك؟
- ما هي أنواع الاحتياطات السرية - إن وجدت- في البنوك؟
- ما هي طرق تكوين الاحتياطات السرية؟

• ما هي مميزات وعيوب تكوين الاحتياطات السرية في البنوك؟

٢- ما أثر تكوينها على إدارة الأرباح في البنوك خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية مما يعرض البنوك لبعض المشاكل المالية والاستثمارية التي تؤثر على نتائجها؟ ويتفرع من التساؤل الأخير السؤالين التاليين:

- ما أثر الاحتياطات السرية المكونة نتيجة المغالاة في أفساط الإهلاك (الإهلاك المعجل) على نسبة كفاية رأس المال في البنوك؟
- ما أثر الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الأصول الثابتة والمحولة للاحتياطي الرأسمالي طبقا لإحكام المادة ٤٠ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على نسبة كفاية رأس المال في البنوك؟

سوف يحاول الباحثون الإجابة على تلك التساؤلات في ضوء متطلبات بازل الأولى والثانية والثالثة وقواعد البنك المركزي المصري.

ثالثا: الدراسات السابقة (المتعلقة بالاحتياطات السرية وإدارة الأرباح)

١ (دراسة) (Freda Hui.,)
" Secret (2014) بعنوان
Reserves In Banking: A
case Study of HSBC, 1967-
1995"

"الاحتياطات السرية في البنوك: دراسة حالة علي بنك HSBC خلال الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٩٥"

هدفت هذه الدراسة إلى

١- دراسة الاحتياطات السرية كواحد من الجوانب الأكثر شهرة من الممارسات المحاسبية خلال السنوات الأولى من القرن العشرين.

٢- القيام بدراسة مقارنة على بنك HSBC خلال فترتين، الفترة التي سمح فيها لبنك HSBC بتكوين الاحتياطات السرية، والفترة التي طلب من البنك فيها الإفصاح عن الاحتياطات السرية المكونة لديه وإلغاء تكوينها.

وقد قامت الدراسة على المحاور التالية

١- دراسة الاحتياطات السرية

Management: An Empirical Study"

"التحقق في أثر التكلفة التاريخية على إدارة الأرباح الحقيقية دراسة تطبيقية"
هدفت هذه الدراسة إلى

- ١- دراسة العلاقة بين محاسبة التكلفة التاريخية وإدارة الأرباح الحقيقية.
 - ٢- المساهمة في النقاش الدائر حول استبدال محاسبة التكلفة التاريخية بمحاسبة القيمة العادلة
- وقد قامت الدراسة على محاور التالية :

- ١- دراسة محاسبة التكلفة التاريخية.
- ٢- دراسة إدارة الأرباح الحقيقية من خلال بيع الأصول الثابتة، من أجل تحقيق تجانس الدخل.
- ٣- ركزت على دراسة عينة مكونة من ٧١ شركة من الشركات غير المالية، التي تعتبر الأكثر نشاطا في البورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٠.

وقد توصلت الدراسة إلى

- ١- أن المديرين في بيئة الأعمال المصرية يستغلون محاسبة التكلفة التاريخية من أجل إدارة الأرباح الحقيقية إلى حد ما.
- ٢- يميل المديرين لتغيير الأرباح السالبة باستخدام محاسبة التكلفة التاريخية لتحقيق تجانس الدخل.
- ٣- وأشارت الدراسة إلى أنه لا يوجد دليل على استخدام المديرين

٢- دراسة حالة على بنك HSBC خلال الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٩٥ .

وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- ١- أن الاحتياطات السرية أكثر شيوعا داخل المحاسبة المصرفية.
 - ٢- أن الاحتياطات السرية تتكون عادة من مزيج مكون من قيم أقل للأصول وقيم مبالغ فيها للالتزامات.
 - ٣- يحتفظ بالاحتياطات السرية كشكل من أشكال التنظيم الذاتي التي تساعد على ضمان استقرار البنوك الفردية والنظم المصرفية.
 - ٤- أن جوهر الاحتياطات السرية يتمثل في كونها تطرح كنموذج لتجانس الدخل.
 - ٥- على الرغم من كون محاسبة الاحتياطي السري قد تلعب دورا في تعزيز ثقة العامة في النظام المصرفي إلا أن ذلك يتعارض مع المطلب المتزايد من مستخدمي التقارير المالية والهيئات التنظيمية للإفصاح الشامل والدقيق عن المركز المالي الحقيقي. وربما أن الغش (الخداع) في محاسبة الاحتياطي السري حسن النية، لكنه كان ولا يزال غش.
- (٢ دراسة Abdel-Azim and Ibrahim., 2014) بعنوان
- "Investigating the Impact of Historical Costing On Real Earnings"**

- لمحاسبة التكلفة التاريخية من أجل انتهاك شروط عقود الدين.
- ٣ (دراسة Tabassum et al., 2013) بعنوان "Impact of Real Earnings Management on Subsequent Financial Performance"
- " أثر إدارة الأرباح الحقيقية على الأداء المالي المستقبلي " هدفت هذه الدراسة إلى
- ١- دراسة أثر إدارة الأرباح الحقيقية على الأداء المستقبلي للشركات بباكستان.
- ٢- توضيح أنواع التلاعب بالأنشطة الحقيقية وركزت على ثلاثة أنواع فقط هي:
- المستوى التقديري للنفقات غير العادية.
- الإفراط في الإنتاج أو زيادة الإنتاج من أجل التقرير عن تكلفة أقل للبضاعة المباعة.
- التلاعب بالمبيعات ويقاس من خلال المستوى غير العادي للتدفقات النقدية التشغيلية.
- وقد قامت الدراسة على المحاور التالية:
- ١- دراسة إدارة الأرباح الحقيقية من خلال المؤشرات الثلاثة التالية: المصروف التقديري غير العادية، وتكلفة الإنتاج غير العادية، والتدفقات النقدية التشغيلية غير العادية.
- ٢- دراسة الأداء المالي للشركات من خلال المؤشرات الثلاثة الأخرى التالية: العائد على الأصول، العائد على حقوق المساهمين، وربحية السهم.
- ٣- كما حددت قطاع الصناعات التحويلية بباكستان ليتم إجراء الدراسة عليه وقد تم تجميع البيانات من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠١١.
- وقد توصلت الدراسة إلى
- ١- أن هناك علاقة سلبية قوية بين كل من أنشطة إدارة الأرباح الحقيقية والأداء المستقبلي للشركة.
- ٢- أن المديرين يستهدفون من التلاعب بالأرباح تحقيق تجانس الدخل.
- ٣- أن التلاعب بالأرباح سيكون له أثر سئاً بالنسبة للشركات.
- ٤- كما أوضحت النتائج أن الشركات التي تحقق مستوى أرباح مرتفع بشكل دائم لا تضمن تحسين ثروة المساهمين.
- ٥- كما تعتبر هذه الدراسة أيضاً مؤشراً للمنظمين لكي يضعوا أنظارهم ليس فقط على الخيارات المحاسبية للشركة ولكن أيضاً على العمليات التجارية المختلفة التي يتم من خلالها التلاعب لتضليل الرأي العام.
- ٤ (دراسة Bornemann et al., 2012) بعنوان "Are banks using hidden reserves to beat earnings

benchmarks? Evidence from Germany"

" هل البنوك تقوم باستخدام الاحتياطات السرية للتغلب على المقاييس المرجعية للأرباح؟ بالدليل من ألمانيا" هدفت هذه الدراسة إلى

التحقيق فيما إذا كانت البنوك في ألمانيا تستخدم الاحتياطات السرية لتحقيق والتغلب على المقاييس المرجعية للأرباح.

وقد قامت الدراسة على عدة محاور هي

١- عرض للدراسات السابقة المتعلقة بالدراسة.

٢- اشتقاق فرضيات قابلة للاختبار

٣- التحليل التجريبي ويشتمل على وصف البيانات والمتغيرات، الإحصاء الوصفي، والتحليل المتعدد للمتغيرات.

٤- الملاحظات والنتائج الختامية.

وقد توصلت الدراسة إلى

١- أن إدارة الأرباح هي الدافع وراء استخدام الاحتياطات السرية، وذلك لكونها تمكن المديرين من أن يكون لديهم جانب تطوعي ضد الخسائر في المستقبل عن طريق الاحتفاظ بتلك الخسائر عند مستوى منخفض.

٢- الاحتياطات السرية تمكن المديرين من تجنب صافي الدخل السالب، تجنب الانخفاض في صافي الدخل مقارنة بالسنة

الماضية، تجنب النقص في صافي الدخل مقارنة بباقي المجموعة البنكية، وتقليل التغيرات في صافي الدخل.

٣- كما توصلت الدراسة إلى أن الاحتياطات السرية يعاب عليها أنها تعيق ممارسات إعداد التقارير المالية بمزيد من الشفافية.

٥ (دراسة (Huang., 2010) بعنوان "The joint decision to manage earnings through discretionary accruals and asset sales around insider trading: Taiwan evidence"

" اتخاذ قرار إدارة الأرباح من خلال كلا من الاستحقاقات التقديرية وبيع الأصول فيما يتعلق بالتداول الداخلي: بالدليل من تايوان "

هدفت الدراسة إلى

دراسة نوعين من أنواع إدارة الأرباح هما: تدخل الإدارة في عملية إعداد التقارير المالية من خلال الاستحقاقات التقديرية، وتدخل الإدارة في المعاملات الهيكلية من خلال البيع الانتقائي لأصول التكلفة التاريخية. ويتمثل الهدفان الرئيسان لذلك في: اختبار أهمية الاستحقاقات التقديرية وبيع الأصول كطريقتين مختلفتين لإدارة الأرباح، و تقييم العلاقة بين كلا من طرق إدارة الأرباح

المتمثلة في الاستحقاقات التقديرية ومبيعات الأصول. وقد قامت الدراسة على المحاور التالية:

- ١- دراسة إدارة الأرباح.
- ٢- الاستحقاقات التقديرية.
- ٣- بيع الأصول
- ٤- عينة من الشركات المسجلة في بورصة تايوان خلال الفترة من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٣.

وقد توصلت الدراسة إلى :

- ١- وجود أحجام كبيره لكلا من الاستحقاقات التقديرية وبيع الأصول من قبل المتطلعين للبيع، حيث تتجلى النتائج التجريبية للحاجة الشديدة نسبيًا لإدارة الأرباح من قبل المتطلعين للبيع عن طريق ضبط الاستحقاقات من خلال الاستحقاقات التقديرية والتدفقات النقدية من خلال بيع الأصول.

٢- أن هناك علاقه تكاملية بين الاستحقاقات التقديرية وبيع الأصول من قبل المتطلعين للبيع وليس من قبل المتطلعين للشراء.

(٦ دراسة Leung and Zhao., 2001) بعنوان

"Economic Consequences of the Cancellation of Inner Reserves for Hong Kong Banks"

"النتائج الاقتصادية المترتبة على إلغاء الاحتياطات الداخلية بالبنوك بهونج كونج" هدفت الدراسة إلى :

- ١- دراسة النتائج الاقتصادية المترتبة على إلغاء الاحتياطات الداخلية بهونج كونج، فتكوين الاحتياطات الداخلية هو امتياز خاص بالبنوك ، له تاريخه في قانون الشركات البريطاني (الجدول ٨ من قانون الشركات لعام ١٩٤٨)، حيث سمح للبنوك بهونج كونج بالاحتفاظ بالاحتياطات الداخلية قبل عام ١٩٩٤.

٢- دراسة مدى استجابة السوق للإفصاح والقضاء على الاحتياطات الداخلية للبنوك في هونج كونج والتغير في نظام التقارير.

وقد قامت الدراسة على المحاور التالية:

١- دراسة إدارة الأرباح المحاسبية في البنوك.

٢- دراسة تجانس الدخل والاحتياطي الداخلي في البنوك بهونج كونج.

وقد توصلت الدراسة إلى

١- أن البنوك تحتفظ بالاحتياطات الداخلية بدافع الحد من مخاطر الإفلاس المحتملة وتعزيز استقرار النظام المصرفي.

٢- أن الاحتياطات الداخلية هي آليه أكثر فعالية لتحقيق تجانس الدخل من مخصصات خسائر القروض،

- وذلك بسبب اعتقاد السلطات التنظيمية بهونج كونج أنه من الأفضل للبنوك عدم الإفصاح الكامل عن أنشطة أعمالهم ونتائج التشغيل من أجل الحفاظ على استقرار النظام المصرفي. في ظل نظام الإفصاح قبل عام ١٩٩٤.
- ٣- أن غالبية البنوك خبأت حساب الاحتياطي الداخلي في بند "الحسابات والمخصصات الأخرى" في الميزانية العمومية، إلى جانب أنها تستخدم في تحقيق تجانس الدخل.
- ٤- يمكن أن تستخدم أيضا لاستيعاب الخسائر، وإدارة مستويات الأصول، وتلبية متطلبات كفاية رأس المال. ويرجع ذلك الي أنه لا يتطلب من البنوك الإفصاح عن أي توزيعات بين الحسابات والمخصصات الأخرى، لذلك سيكون من الصعب على المستثمرين اكتشاف التحويلات من وإلى الاحتياطي الداخلي لأن مجاميع الحساب الواردة فيه لا تتغير.
- وتأسيسا على ما سبق يتبين للباحثين أن الدراسات السابقة التي تناولت الاحتياطيات السرية بالبنوك:
- قد أشارت إلى أهمية السماح للبنوك بتكوين الاحتياطيات السرية لكونها من الدعائم التي تحافظ على استقرار البنك والنظام المصرفي.
- إلى أنه على الرغم مما للاحتياطيات السرية من مميزات في دعم النظام المصرفي إلا أنه يعتبر أداة فعالة لتحقيق تجانس الدخل وذلك لصعوبة - إن لم يكن من المستحيل - اكتشاف مدى استخدامها من قبل المستثمرين.
- تتمكن البنوك من خلال الاحتياطيات السرية من التقرير عن أرباح أقل في السنوات الجيدة وذلك عن طريق نقل جزء من هذه الأرباح للاحتياطي السري بحيث يمكن إجراء نقل تدريجي منه لزيادة الأرباح في السنوات ذات الأداء الضعيف.
- إمكانية تحقيق أرباح رأسمالية من خلال بيع الأصول ذات القيم السوقية المرتفعة عن القيم الدفترية، مما يمكن البنوك من القيام بإدارة الأرباح الحقيقية من خلال التوقيت الانتقائي لبيع الأصول.
- ويرى الباحثون أنه يمكن زيادة قيمة الاحتياطيات السرية من خلال تقليل القيم الدفترية للأصول باستخدام الاهلاك المعجل وهو ما يعد بدوره نوعا من أنواع إدارة الأرباح المحاسبية.
- رابعا أهمية الدراسة تتمثل أهمية الدراسة في جانبيين أساسيين هما الجانب الأكاديمي والجانب العملي.

أولا الجانب الأكاديمية:

في حدود علم الباحثون، تعد هذه الدراسة هي الدراسة الأولى من نوعها في البيئة المصرية التي تناولت دراسة أثر الاحتياطات السرية المكونة نتيجة المغالاة في أقساط الإهلاك (الإهلاك المعجل) على نسب كفاية رأس المال في البنوك المقيدة بالبورصة المصرية. كما تناولت دراسة أثر الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الأصول الثابتة والمحولة للاحتياطي الرأسمالي طبقا لإحكام المادة ٤٠ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على نسبة كفاية رأس المال في البنوك المصرية المقيدة بالبورصة المصرية.

ثانيا - الجانب العملي

فإن نتائج هذه الدراسة سوف توضح مدى قدرة إدارة البنوك المقيدة في البورصة المصرية على استخدام الاحتياطات السرية والأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الأصول الثابتة في تحقيق نسبة كفاية رأس المال، بالإضافة إلى أنها تلفت انتباه البنك المركزي المصري إلى الحرية التي يمنحها للبنوك في تحديد نسبة إهلاك الأصول الثابتة وما قد يترتب عليها من احتياطات سرية، لكون البنك المركزي المصري لم يضع أي قيد أو شرط على عملية بيع الأصول الثابتة وما يترتب عليها من أرباح

رأسمالية تستخدم في رفع قيمة الاحتياطي الرأسمالي وما يترتب عليه من تحقيق لنسبة كفاية رأس المال.

خامسا أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في تحقيق الهدفين التاليين:

الهدف الأول .

دراسة أثر الاحتياطات السرية المكونة نتيجة المغالاة في أقساط الإهلاك (الإهلاك المعجل) على نسب كفاية رأس المال في البنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

الهدف الثاني .

دراسة أثر الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الأصول الثابتة والمحولة للاحتياطي الرأسمالي طبقا لإحكام المادة ٤٠ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على نسبة كفاية رأس المال في البنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

سادسا - فروض الدراسة

وتحقيقا لأهداف الدراسة يمكن صياغة الفرضين التاليين:

الفرض الأول

لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاحتياطات السرية المكونة نتيجة المغالاة في أقساط الإهلاك (الإهلاك المعجل) ونسبة كفاية رأس المال بالقوائم المالية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

وفي ظل هذا الفرض يكون المتغير المستقل : الاحتياطات السرية

المكونة نتيجة المغالاة في أقساط الإهلاك (الإهلاك المعجل).
المتغير التابع : نسبة كفاية رأس المال بالقوائم المالية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

الفرض الثاني

لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الأصول الثابتة والمحولة للاحتياطي الرأسمالي طبقاً لأحكام المادة ٤٠ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ونسبة كفاية رأس المال بالقوائم المالية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

وفي ظل هذا الفرض يكون

المتغير المستقل : الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الأصول الثابتة والمحولة للاحتياطي الرأسمالي طبقاً لأحكام المادة ٤٠ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.
المتغير التابع : نسبة كفاية رأس المال بالقوائم المالية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

سابعاً حدود الدراسة

تم إعداد الدراسة في ظل مجموعة من الحدود من أهمها:

١- اقتصرت الدراسة التطبيقية على البنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

٢- اقتصرت الدراسة على تناول أثر الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الأصول الثابتة المحولة للاحتياطي الرأسمالي طبقاً لإحكام المادة ٤٠

من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على نسبة كفاية رأس المال، وما لها من أثر في زيادة قيمة بسط معادلة كفاية رأس المال، ولن تتعرض الدراسة لأي عناصر أخرى من مكونات بسط معادلة كفاية رأس المال إلا بما يخدم الدراسة فقط.

٣- كما اقتصرت الدراسة على تناول أثر الاحتياطات السرية الناتجة عن المغالاة في أقساط الإهلاك (الإهلاك المعجل) على نسبة كفاية رأس المال، وما لها من أثر في خفض قيمة مقام معادلة كفاية رأس المال، ومن ثم لن تتعرض الدراسة لأي مصادر أخرى لتكوين الاحتياطات السرية ولن تتعرض لأي عناصر أخرى من مكونات مقام معادلة كفاية رأس المال إلا بما يخدم الدراسة فقط.

بعد أن تناول الباحثون مشكلة الدراسة والدراسات السابقة المتعلقة بالدراسة وأهمية وأهداف وفروض وحدود الدراسة ووجب التعرف على ماهية الاحتياطات السرية وأنواعها أن وجدت وأسباب تكوينها داخل البنوك وكذلك مميزاتها وعيوبها وسيتم ذلك من خلال الإطار النظري التالي للدراسة.

ثامناً: الإطار النظري للدراسة

يعد مفهوم الاحتياطات السرية من المفاهيم الغامضة نوعاً ما سواء

على الجانب النظري أو العملي، حيث تعددت المفاهيم التي تناولتها الدراسات المحاسبية ومن أهمها الاحتياطات السرية، والاحتياطات غير المعلنة (المستترة)، والاحتياطات الداخلية وهنا يثار التساؤل التالي ماهية الاحتياطات السرية؟ وسيتم توضيح هذا التساؤل من خلال ما يلي:

ماهية الاحتياطات السرية:

ويتم توضيحه من خلال التعرف على تعريف الاحتياطات السرية وأنواعها أن وجدت وطرق تكوينها ومزايا وعيوب تكوينها في البنوك وذلك من خلال ما يلي:

تعريف الاحتياطات السرية:

عرفتها دراسة (الرفاعي، خضر، ٢٠١٠، ص. ٢٨١) على أنها "احتياطات غير معلنه، ومن ثم لا تظهر بالدفاتر، ولا رصيد لها بالميزانية، ويمكن استنتاجها عن طريق مجموعه من الأدلة والقرائن، وطالما كانت سرية ولا مسميات لها فإنه ليس لها أنواع"

ومن استعراض التعريف السابق وجد أن الباحثان قد استقرا على أن الاحتياطات السرية هي نفسها الاحتياطات غير المعلنة، إلا أن الدراسة تختص ببيئة العمل في البنوك المصرية لذلك تبين للباحثين ظهور مفهوم الاحتياطات الغير معلنة داخل اتفاقيات بازل

الأولى والثانية والثالثة، لذلك تعين على الباحثين معرفة ما إذا كانت بنفس المعنى أم لا، حيث عرفت دراسة (الزعابي، ٢٠٠٨، ص. ٦٠) الاحتياطات غير المعلنة بأنها " هي الاحتياطات السرية أو المخبأة التي لا تظهر ضمن الحسابات الختامية عند نشرها على الجمهور، وعلى الرغم من عدم نشر هذه الاحتياطات إلا أنه يتم احتسابها ضمن رأس المال المساند شريطة أن يكون قد تم تمريرها من خلال حساب الأرباح والخسائر، وأن تكون مقبولة من قبل السلطات التي تتولى الرقابة على البنوك". كما عرفت دراسة (Bornemann, et al., 2012, p. 2404) الاحتياطات غير المعلنة بأنها " تلك الاحتياطات التي يتم تكوينها من خلال تقليل قيم القروض والأوراق المالية، ولا ترتبط بالمخاطر الكامنة في الأصول التي تبني عليها، وذلك لأنها عكس مخصصات خسائر القروض (LLP)، ويتم الاعتراف بها كجزء من مكونات رأس المال المساند (الفئة الثانية من رأس المال)" ولقد ذكرت دراسة (Bornemann, et al., 2012, p. 2404) أن دراسة ترتبط بدراسة (Leung and Zhao., 2001) التي اقتصت بدراسة الاحتياطات الداخلية بالبنوك بهونج كونج

وأشارت إلى أن الاحتياطات غير المعلنة لها نفس خصائص الاحتياطات الداخلية، وقد عرفت دراسة (Leung and Zhao., 2001, p. 45) الداخلية بأنها " أرباح غير معلنة تحققت بواسطة زيادة الخصوم المعلنة من خلال زياده النفقات أو تقليل الأصول المعلنة من خلال تخفيض المعلن من الإيرادات "

وقد خلص الباحثون إلى ما يلي:

١- الاحتياطات غير المعلنة (المخفية) هي نفسها الاحتياطات الداخلية.

٢- الاحتياطات غير المعلنة (المستترة، الداخلية) يمكن ان نطلق عليهم مسمى الاحتياطات السرية.

٣- الاحتياطات غير المعلنة (المستترة، الداخلية) جزء من قاعده رأس المال المساند ويشترط لذلك أن يكون موافقا عليها ومعتمدة من قبل السلطات الرقابية، وأن تمرر من خلال حساب الأرباح والخسائر، وأن لا يكون لها صفة المخصص.

٤- أما مصطلح الاحتياطات السرية فهي من وجهة نظر الباحثون أشمل وأعم من مصطلح الاحتياطات الغير معانته (المستترة، الداخلية)، وذلك لإمكانية تكون احتياطات سريه غير معتمدة وغير موافق عليها من الجهات الرقابية، بالإضافة

للاحتياطات المعتمدة والموافق عليها من الجهات الرقابية وهي ما يطلق عليها بالاحتياطات الغير معلنه (المستترة، الداخلية)، لذلك يمكن أن نطلق مصطلح الاحتياطات السرية على الاحتياطات غير المعلنة (المخفية، الداخلية) والعكس غير صحيح لكونها جزءا منها وسيوضح ذلك من خلال استعراض أنواعها وطرق تكوينها.

أنواع الاحتياطات السرية

لقد ذكرت دراسة (الرفاعي، خضر، ٢٠١٠، ص. ٢٨١) أن الاحتياطات السرية ليس لها أنواع وقد أتفق الباحثون مع هذه الدراسة، إلا أنه قد تبين للباحثين خلال الدراسة الحالية أن الاحتياطات غير المعلنة/المستترة والاحتياطات الداخلية هي جزء من الاحتياطات السرية بمفهومها الشامل، ويتضح ذلك من خلال التطرق لطرق تكون الاحتياطات السرية.

طرق تكوين الاحتياطات السرية

لقد اشارت دراسة (الرفاعي، خضر، ٢٠١٠، ص. ٢٨١-٢٨٢) إلى أن الاحتياطات السرية يمكن تكوينها بطريقتين رئيسيين يتفرع عن كلا منهما عوامل فرعية والطريقتين هما:

الطريقة الأولى

إظهار الأصول في الميزانية بأقل من قيمتها الحقيقية ومن أسباب ذلك ما يلي:

- ١- الخلط بين النفقات الإيرادية والنفقات الرأسمالية، الأمر الذي يؤدي الى عدم ترحيل النفقات الرأسمالية الى حساب الأصول الثابتة واعتبارها نفقات إيرادية.
- ٢- المغالاة في تقدير أقساط الإهلاك عما تقتضيه الضرورات الفنية لاستخدام الأصول الثابتة، الأمر الذي يترتب عليه إهلاك التكلفة التاريخية للأصل الثابت كليا رغم استمرار استخدامه بكفاءة، وهو ما يطلق عليه الأصول المستهلكة دفتريا بالكامل.
- ٣- المغالاة - بالزيادة - في تقدير قيم مخصصات الأصول المتداولة.
- ٤- تخفيض قيم المخزون السلعي واستثمارات الأوراق المالية عن الحقيقة.
- ٥- إهلاك النفقات الإيرادية المؤجلة في فترة حدوثها بدلا من ظهورها كأصل في الميزانية تستفيد من خدماته عدة فترات محاسبيه.
- ٦- تواجد عنصر شهرة محل غير مسجل دفتريا.
- ٧- زيادة القيم السوقية (الإستبدالية) للأصول الثابتة عن قيمتها الدفترية نتيجة انخفاض القوى الشرائية للنقود، وبنشأ الاحتياطي السري في هذه الحالة تلقائيا (ذاتيا) لا بفعل فاعل، أي بدون تدخل من

جانبا إدارة المنشأة (يمكن ان نطلق عليه مسمى الاحتياطي السري غير مقصود).

الطريقة الثانية :

ظهور الخصوم في الميزانية بأكثر من قيمتها الحقيقية ومن أسباب ذلك ما يلي:

- ١- المغالاة - بالزيادة - في تقدير الالتزامات المتوقعة وبذلك تظهر مخصصات مبالغ فيها.
 - ٢- عدم ترحيل أرصدة المخصصات التي استنفذت أغراضها الى الاحتياطيات ، ومن ثم يجب إدخالها ضمن حقوق أصحاب المنشأة.
- ومن الاستعراض السابق لطرق تكوين الاحتياطيات السرية سترتكز الدراسة الحالية على:**
- بند المغالاة في أقساط الإهلاك (الإهلاك المعجل) عما تقتضيه الضرورة الفنية للأصول الثابتة.
 - بند زيادة القيمة السوقية للأصول الثابتة عن قيمتها الدفترية مكونه بذلك احتياطيات سرية، وتزيد قيمتها كلما قلت قيمة القيمة الدفترية للأصل الثابت، وتحقق قيمة الاحتياطي السري من خلال عملية بيع الأصل الثابت مكونه بذلك أرباح رأسمالية يتم تحويلها للاحتياطي الرأسمالي وفقا لنص المادة ٤٠ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، والتي تعتبر الوجه الأخر للاحتياطي السري ولكن تم

- ٨- يقلل من الخطر التنظيمي للبنك، كما يفترض أنه يقلل من تكلفة رأس المال.
- ٩- يساعد على تحقيق نسبة ملاءة أو كفاية رأس المال.
- ١٠- يعمل على تجنب صافي الدخل السالب.
- ١١- يعمل على تجنب الانخفاض في صافي الدخل مقارنة بالسنة الماضية وباقية المجموعة البنكية.
- ١٢- يقلل من خطر الأعمال الضارة للبنك من خلال السماح بقمع الأخبار السيئة.
- ثانياً عيوب الاحتفاظ بالاحتياطي السري ، ويشمل ما يلي :**
- ١- قد يغطي سوء إدارة المنشأة عن طريق توزيع أرباح في سنوات خاسره.
- ٢- كما يعطي فرصه للتلاعب في نتائج أعمال المنشأة لخدمة أغراضهم الخاصة.
- ٣- ثمة احتمالات كبيره لسوء استخدامه.
- ٤- الميزانية وحسابات النتيجة تعطي صوره غير حقيقيه.
- ٥- وربما أن الغش (الخداع) في محاسبة الاحتياطي السري حسن النية، لكنه كان ولا يزال غش.
- ٦- يعيق ممارسات إعداد التقارير المالية بدرجة تمتاز بمزيد من الشفافية.
- الافصاح عنها نتيجة عملية بيع الأصل.
- ومن خلال ما سبق يتبين للباحثين ضرورة توضيح مميزات وعيوب تكوين الاحتياطيات السرية من خلال الجزء التالي من الدراسة.
- مزايا وعيوب تكوين الاحتياطيات السرية**
- لقد تناولت العديد من الدراسات المحاسبية مميزات وعيوب تكوين الاحتياطيات السرية منها (Freda Hui, 2014, P.1:3. Bornemann, et al., 2012, P. 2403- 2404, خضر، ٢٠١٠، ص٢٨٢-٢٨٣، Leung and Zhao, 2001, P.45: 49.) ومن ثم تمكن الباحثون من عرض مميزات وعيوب الاحتياطيات السرية كما يلي:
- أولاً : مزايا الاحتفاظ بالاحتياطي السري ، ويشمل ما يلي :**
- ١- يتماشى مع سياسة الحيطة والحذر.
- ٢- يدعم الثقة في قوة المركز المالي للبنك.
- ٣- يساعد البنك على الصمود في مواجهة الظروف غير المتوقعة.
- ٤- يساعد على تحقيق تجانس الدخل.
- ٥- يساعد في تقليل تقلبات الأرباح.
- ٦- يساعد في ضمان استقرار البنوك والنظام المصرفي بالكامل.
- ٧- يحافظ على ثقة الجمهور.

٧- يعني الاحتفاظ بالاحتياطي السري

الاحتفاظ بالأرباح بالبنك بدلا من توزيعها وذلك ضد رغبة الملاك.

وبعد الاستعراض السابق للإطار النظري للدراسة سيحاول الباحثون اختبار فروض الدراسة من خلال الدراسة التطبيقية.

تاسعا: الدراسة التطبيقية:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة التطبيقية في اختبار فروض الدراسة، وسيتم ذلك من خلال تناول ما يلي:

أولا مجتمع وعينة الدراسة، ثانيا نماذج القياس المقترحة للدراسة، ثالثا أساليب التحليل، رابعا اختبار فروض الدراسة.

أولا: مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع وعينة الدراسة في جميع البنوك المقيدة بالبورصة المصرية، حيث اعتمد الباحثون على الحصر الشامل لكل البنوك المقيدة بالبورصة المصرية والتمثلة في الأربعة عشر بنك التالية: البنك التجاري الدولي مصر، البنك المصري الخليجي، بنك الاتحاد الوطني - المصري، بنك البركة مصر، بنك الشركة العربية المصرفية الدولية، بنك الكويت الوطني - مصر، بنك فيصل الإسلامي المصري بالجنية، بنك قناة السويس، بنك كريدي أجريكول مصر، بنك أبو ظبي الإسلامي، بنك فيصل الإسلامي

بالدولار، بنك قطر الوطني الأهلي، بنك التعمير والاسكان، البنك المصري لتنمية الصادرات وذلك لاختبار صحة أو عدم صحة الفرض الأول للدراسة، بينما اعتمد الباحثون على عينة مكونة من إحدى عشر بنك من البنوك المقيدة بالبورصة المصرية، فقد تم استبعاد الثلاث بنوك التالية: بنك أبو ظبي الإسلامي، بنك قطر الوطني الأهلي، بنك التعمير والاسكان وذلك لعدم توافر البيانات المستخدمة لاختبار صحة أو عدم صحة فرض الدراسة الثاني، وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٤ لاستخراج البيانات اللازمة من القوائم المالية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية لاختبار فرضي الدراسة.

ثانيا: نماذج القياس المقترحة للدراسة:

أوجدت الدراسة الحالية نموذجين لقياس فروض الدراسة.

نموذج القياس المقترح الأول (نموذج مقترح لقياس أثر الاحتياطات السرية الناتجة عن المغالاة في أقساط الإهلاك على نسبة كفاية رأس المال في البنوك)

ويتم حساب مقدار الإهلاك المعجل وفقا للنموذج الأول على النحو

التالي:

**نسبة الإهلاك المعجل للأصل
الثابت =**

(١ -) العمر الانتاجي للأصل
وفقا للبنك محل الدراسة ÷ العمر
الانتاجي للأصل وفقا للنظام
المحاسبي الموحد (× ١٠٠)
**مقدار الإهلاك المعجل للأصل
الثابت =**

مجمع إهلاك الأصل × نسبة
الإهلاك المعجل للأصل الثابت
وباستخدام هذا النموذج يتم حساب
مقدار الإهلاك المعجل داخل
القوائم المالية للبنوك المقيدة
بالبورصة المصرية، وتمثل
المتغير المستقل داخل فرض
الدراسة الأول. وتستخرج نسبة
كفاية رأس المال باعتبارها المتغير
التابع من القوائم المالية المنشورة
مباشرة.

**نموذج القياس المقترح الثاني
(نموذج مقترح لقياس أثر الأرباح
الرأسمالية الناتجة عن بيع
الأصول الثابتة والمحوالة
للاحتياطي الرأسمالي طبقا لإحكام
المادة ٤٠ من القانون رقم
١٩٨١ على نسب كفاية رأس
المال في البنوك)**

وباستخدام هذا النموذج يتمثل
الاحتياطي الرأسمالي في الأرباح
الرأسمالية باعتبارها المتغير
المستقل، وتستخرج نسبة كفاية
رأس المال من القوائم المالية
مباشرة باعتبارها المتغير التابع.

ولاحظ الباحثون خلال دراسة حالة
على البنك الأهلي المصري أنه قد
رحل للاحتياطي الرأسمالي
بالإضافة للأرباح الرأسمالية بند
ترجمة فروق عملات أجنبية
(ويتضح ذلك من حساب حركة
الاحتياطي الرأسمالي بالتقرير
السنوي للبنك الأهلي المصري
لعام ٢٠١٣، ص ١٥٥)، ومن ثم
يجب تحديد مقدار قيمة الاحتياطي
الرأسمالي المتمثل في الأرباح
الرأسمالية الناتجة عن بيع الأصول
الثابتة فقط من خلال المعادلة
التالية:

**الاحتياطي الرأسمالي (بمقدار
الأرباح الرأسمالية)
= اجمالي رصيد الاحتياطي
الرأسمالي في نهاية السنة -
اجمالي بند فروق ترجمة عملات
أجنبية**

إلا أن الباحثين خلال دراستهم
للقوائم المالية للبنوك المقيدة
بالبورصة المصرية لم تجدوا مثل
هذه الحالة ولا حالات أخرى
ترحل للاحتياطي الرأسمالي لذلك
اعتبرت رصيد الاحتياطي
الرأسمالي في نهاية كل سنة يمثل
أرباح رأسمالية وذلك في ضوء
البيانات المتاحة للدراسة.

ثالثا: أساليب التحليل :

يتبين من خلال الفرض الأول
للدراسة أن الباحثين يسعون إلى
اختبار العلاقة المعنوية بين نوعين

فقط من المتغيرات أحدهما يمثل المتغير المستقل وهو الاحتياطات السرية المكونة نتيجة المغالاة في أفساط الإهلاك " الإهلاك المعجل " ويعبر عن هذا المتغير في المعادلة الإحصائية بالرمز " X " ، في حين أن المتغير الآخر هو المتغير التابع يتمثل في نسبة كفاية رأس المال بالقوائم المالية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية ويعبر عنه في المعادلة الإحصائية بالرمز " Y " ، وعليه تصبح المعادلة الإحصائية وفقاً لهذا الفرض كما يلي : $Y = a + BX + E$ حيث إن :

$Y =$ المتغير التابع

$a =$ قيمة ثابتة Constant أو Intercept

$B =$ ميل الانحدار

$y =$ على المتغير المستقل الأول

$X =$ المتغير المستقل

$E =$ الخطأ العشوائي

كما يتضح من خلال الفرض الثاني سعي الباحثون إلى اختبار العلاقة المعنوية بين نوعين فقط من المتغيرات أحدهما يمثل المتغير المستقل وهو الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الأصول الثابتة والمحولة للاحتياطي الرأسمالي طبقاً لإحكام المادة ٤٠ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ويعبر عن هذا المتغير في المعادلة الإحصائية بالرمز "M" ، في حين أن المتغير الآخر هو المتغير

التابع وهو نسبة كفاية رأس المال بالقوائم المالية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية ويعبر عنه في المعادلة الإحصائية بالرمز " Y " ، وعليه تصبح المعادلة الإحصائية وفقاً لهذا الفرض كما يلي : $Y = a + BM + E$ حيث إن :

$Y =$ المتغير التابع

$a =$ قيمة ثابتة Constant أو Intercept

$B =$ ميل الانحدار y على المتغير المستقل الأول

$M =$ المتغير المستقل

$E =$ الخطأ العشوائي

وفي سبيل تحليل هذين الفرضين

استخدمت الباحثة أسلوب تحليل

الانحدار البسيط Linear

Regression Analysis ..

رابعا: اختبار فروض الدراسة:

تتمثل فروض الدراسة في فرضين

يتم اختبارهما خلال الجزء التالي.

الفرض الأول

لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية

بين الاحتياطات السرية المكونة

نتيجة المغالاة في أفساط الإهلاك

(الإهلاك المعجل) ونسبة كفاية

رأس المال بالقوائم المالية للبنوك

المقيدة بالبورصة المصرية.

وفي سبيل تحليل هذا الفرض

استخدم الباحثون أسلوب تحليل

الانحدار البسيط Linear

Regression Analysis لتحديد

مدى وجود علاقة من عدمه بين

الاحتياطات السرية المكونة نتيجة

جدول - ب -
تحليل ANOVA

النموذج ١	الانحدار	اليواقي	المجموع
مجموع المربعات	٠.٠٠١	٠.١٨٢	٠.١٨٣
درجات الحرية	١	٧٩	٨٠
متوسط المربعات	٠.٠٠١	٠.٠٠٢	
قيمة ف	٠.٣٨٥		
المعنوية	٠.٥٣٦		

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي.
وفي ضوء الجدولين السابقين
يمكن للباحثة استنتاج الجدول
الإحصائي التالي :

المغالاة في أقساط الإهلاك
(الإهلاك المعجل) ونسبة كفاية
رأس المال بالقوائم المالية للبنوك
المقيدة بالبورصة المصرية ،
وأسفرت نتائج التحليل الإحصائي
عن الجداول التالية:

جدول - أ -

جدول معامل الارتباط ومعامل التحديد

النموذج	١
معامل الارتباط	٠.٠٧٠
معامل التحديد	٠.٠٠٥
معامل التحديد المعدل	٠.٠٠٨-
الخطأ المعياري للمعادلة	٠.٠٤٨

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي

جدول - ت -
نتيجة الفرض الأول

المتغير المستقل	ف	المعنوية	معامل التحديد	المتغير التابع	بيتا
الاحتياطيات السرية المكونة نتيجة المغالاة في أقساط الإهلاك (الإهلاك المعجل)	٠,٣٨٥	٠,٥٣٦	٠,٠٠٥	نسبة كفاية رأس المال بالقوام المالية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية	٠,١٧١
				الحد الثابت (B)	٠,٠١٦

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي.
يتضح من الجداول السابقة ما يلي:
١- عدم وجود علاقة معنوية بين
الاحتياطيات السرية المكونة نتيجة
المغالاة في أقساط الإهلاك
(الإهلاك المعجل)، ونسبة كفاية
رأس المال حيث بلغ معامل
الارتباط (ر) ٧% وهذا يدل على
عدم وجود علاقة بين المتغيرين
الأمر الذي يؤدي إلى قبول فرض
الدراسة الأول والذي ينص على
أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي.
يتضح من الجداول السابقة ما يلي:
١- عدم وجود علاقة معنوية بين
الاحتياطيات السرية المكونة نتيجة
المغالاة في أقساط الإهلاك
(الإهلاك المعجل)، ونسبة كفاية
رأس المال حيث بلغ معامل
الارتباط (ر) ٧% وهذا يدل على
عدم وجود علاقة بين المتغيرين
الأمر الذي يؤدي إلى قبول فرض
الدراسة الأول والذي ينص على
أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة

المال بالقوائم المالية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية. وفي سبيل تحليل هذا الفرض أسلوب استخدم الباحثون تحليل الانحدار البسيط Linear Regression Analysis لتحديد مدى وجود علاقة من عدمه بين الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الأصول الثابتة والمحوّلة للاحتياطي الرأسمالي طبقاً لإحكام المادة ٤٠ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ونسبة كفاية رأس المال بالقوائم المالية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية. ، وأسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن الجداول الإحصائية التالية :

النموذج	٢
معامل الارتباط	٠.٢٥٥
معامل التحديد	٠.٠٦٥
معامل التحديد المعدل	٠.٠٥٠
الخطأ المعياري للمعادلة	٠.٤٧١

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي.

جدول (ح) تحليل ANOVA

النموذج ٢	الانحدار	البواقي	المجموع
مجموع المربعات	٠.٠١٠	٠.١٤٠	٠.١٥٠
درجات الحرية	١	٦٣	٦٤
متوسط المربعات	٠.٠١٠	٠.٠٠٢	
قيمة ف	٤.٣٩١		
المعنوية	٠.٠٤٠		

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي.

إحصائية بين الاحتياطات السرية المكونة نتيجة المغالاة في أقساط الإهلاك (الإهلاك المعجل) ونسبة كفاية رأس المال بالقوائم المالية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية. ٢- وأمكن للباحثين تأكيد ذلك من خلال دراسة التأثير المباشر بين المتغيرين من خلال نموذج الانحدار البسيط وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم معنوية نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة (ف) (٠,٣٨٥) عند مستوي معنوية ٥% ، وبلغت قيمة المعنوية (P. Value = 0,536) وقيمتها أكبر من مستوى المعنوية. ٣- كما يتضح من الجدول السابق أن معامل التحديد (٢) يساوي (٠,٠٠٥) وهذا يعني أن (٠,٠٠٥) من الاحتياطات السرية المكونة نتيجة المغالاة في أقساط الإهلاك (الإهلاك المعجل) تفسر التغير الذي يحدث في نسبة كفاية رأس المال بالقوائم المالية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية والباقي يرجع إلى عوامل لم تدخل في النموذج.

الفرض الثاني :

لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الأصول الثابتة والمحوّلة للاحتياطي الرأسمالي طبقاً لأحكام المادة ٤٠ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ونسبة كفاية رأس

وفى ضوء الجدولين السابقين والإحصائي التالي:
يمكن للباحثة استنتاج الجدول

جدول - د -
نتيجة الفرض الثاني

المتغير المستقل	ف	المعنوية	معامل التحديد	المتغير التابع	بيتا
الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الأصول المحولة للاحتياطي الرأسمالي	٤,٣٩١	٠,٠٤٠	٠,٠٦٥	نسبة كفاية رأس المال بالقوائم المالية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية	٠,١٧٢
				الحد الثابت (B)	٠,٠٥٠

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من بيانات الجداول السابقة ما يلي:

- وجود علاقة معنوية بين الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الأصول الثابتة والمحولة للاحتياطي الرأسمالي طبقاً لإحكام المادة ٤٠ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، ونسبة كفاية رأس المال حيث بلغ معامل الارتباط (ر) ٢٥.٥% وهذا يدل على وجود علاقة بين المتغيرين الأمر الذي يؤدي إلى رفض فرض الدراسة الثاني والذي ينص على أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الأصول الثابتة والمحولة للاحتياطي الرأسمالي طبقاً لأحكام المادة ٤٠ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ونسبة كفاية رأس المال بالقوائم المالية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية.
 - وأمكن للباحثين تأكيد ذلك من خلال دراسة التأثير المباشر بين المتغيرين
- من خلال نموذج الانحدار البسيط وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي معنوية نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة (ف) (٤.٣٩١) عند مستوي معنوية ٥% ، وبلغت قيمة المعنوية (P. Value = 0.040) وهى قيمة أصغر من مستوى المعنوية.
- كما يتضح من الجدول السابق أن معامل التحديد (ر) يساوى (٠.٠٦٥) وهذا يعنى أن (٠.٠٦٥) من الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الأصول الثابتة المحولة للاحتياطي الرأسمالي وفقاً لنص المادة ٤٠ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تفسر التغير الذى يحدث في نسبة كفاية رأس المال بالقوائم المالية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية والباقي يرجع إلى عوامل لم تدخل في النموذج.
- عاشراً : النتائج والتوصيات :**
انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج :

تتمثل أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة فيما يلي:

● يمكن للبنوك المصرية المقيدة بالبورصة تكوين احتياطات سرية مما يساعدها على إدارة الأرباح بهدف تحقيق نسبة كفاية رأس المال، حيث تتمكن البنوك من خلال القيام ببيع الأصول الثابتة من تحقيق أرباح رأسمالية تحول للاحتياطي الرأسمالي من أجل رفع بسط معادلة كفاية رأس المال بما يمكن البنوك من الوصول بشكل أسرع وأفضل لتحقيق النسبة، وهو ما أكدت عليه نتائج الدراسة حيث أثبتت عدم صحة الفرض الثاني من الدراسة الذي ينص على أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الأصول الثابتة والمحولة للاحتياطي الرأسمالي طبقاً لأحكام المادة ٤٠ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ونسبة كفاية رأس المال بالقوائم المالية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

● تم قبول فرض الدراسة الأول الذي ينص على أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاحتياطات السرية المكونة نتيجة المغالاة في أقساط الإهلاك (الإهلاك المعجل) ونسبة كفاية رأس المال بالقوائم المالية للبنوك المقيدة بالبورصة

المصرية، إلا أن هذا لا يعني أن البنوك لم تقم بتكوين احتياطات سرية من خلال المغالاة في أقساط إهلاك (إهلاك معجل) الأصول الثابتة صاحبة وزن مخاطر ١٠٠% من أجل تقليل قيم مقام معادلة كفاية رأس المال، وذلك لعدم إمكانية تعميم نتائج دراسة الحالة على كل البنوك المصرية.

في ظل تقييم الأصول الثابتة بتكلفة التاريخية يمكن أن ينشأ ما يسمى "احتياطات مخفيه/السرية"، وتتمثل هذه الاحتياطات في الفرق بين التكلفة التاريخية والقيمة الاقتصادية التي تتحقق عندما يتم بيع الأصول الثابتة وترجع الأرباح الناتجة من عملية البيع إلى المساهمين وعلى ذلك فإن التوقيت الانتقائي لاقتناء وبيع الأصول الثابتة ذات القيم السرية، يجعل البنوك قادره على السيطرة على الأرباح المعلنة عن طريق تخزين القيمة في السنوات الجيدة وإطلاقها (من خلال بيع الأصول الثابتة) في السنوات السيئة.

ثانياً : توصيات الدراسة :

وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يوصي الباحثون بما يلي:
زيادة الإفصاح والإيضاحات المتممة للقوائم المالية للبنوك المصرية.

وضع قيود على عملية بيع الأصول الثابتة ذات الاحتياطات السرية المكونة نتيجة الفرق بين قيمتها

الدفترية وقيمتها السوقية / البيعيه حتى لا تقوم البنوك ببيع أصولها الثابتة من أجل تحسين وضعها المالي.

● أن البنوك المصرية عند اعدادها لنسبة كفاية رأس المال تبين للباحثين أنه وفقا للتعليمات الرقابية للحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال الصادرة عن مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة في ١٨ ديسمبر ٢٠١٢، تشتمل أ- القاعدة الرأسمالية ضمن مفردات رأس المال الأساسي المستمر على الاحتياطات، والتي تتضمن الاحتياطي القانوني، الاحتياطي العام، والاحتياطي النظامي (إن ب- وجد)، والاحتياطي الرأسمالي تلك ● الاحتياطات التي يكونها البنك بنسب معينه فيما عدا الاحتياطي الرأسمالي ويعطي ذلك للبنك المرونة الكافية ● في زيادة قيمته من أجل رفع بسط معادلة كفاية رأس المال بهدف تحقيق نسبة كفاية رأس المال المطلوبة منه من خلال ترحيل الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الأصول الثابتة (طبقا لإحكام المادة ٤٠ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١) ذات القيم السرية المكونة نتيجة الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية للأصل الثابت، لذلك يوصي الباحثون بإعادة النظر في حساب الاحتياطي الرأسمالي وتحديد نسبة محددة له تستخدم عند حساب

نسبة كفاية رأس المال. وكذلك إعادة النظر في مبدأ التكلفة التاريخية وإعادة تقييم الأصول، ووضع نسب لإهلاك الأصول الثابتة تلتزم بها كافة البنوك العاملة بمصر وذلك للحد من إدارة الأرباح وكذلك الحد من تفاوت السياسات المتبعة فيما بين البنوك وبعضها البعض.

مراجع الدراسة

أولا: المراجع العربي

الكتب

- د. الرفاعي، سامي نجدي محمد، د. محمد، صلاح الدين خضر. (٢٠١٠). "دراسات في المراجعة". الطبعة الثانية.

مصادر أخرى

المادة ٤٠ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة.

قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨.

ثانيا: المراجع الأجنبي

(A) Periodicals

- Bartov, E. (1993), "The Timing of Asset Sales and Earnings Manipulation", **the Accounting Review**, Vol. 68, No. 4, pp. 840--855.
- Black, E.L., Sellers, K.F., and Manly, T.S. (1998), "Earnings Management Using Asset

- Tabassum, N., Kaleem, A., Nazir, M, S. (2013). "Impact of Real Earnings Management on Subsequent Financial Performance". **Middle- East Journal of Scientific Research**. Vol. (10), No (4), pp. 551- 560.
- Enomoto, M., Kimura, F., Yamaguchi, T. (2013). "Accrual-Based and Real Earnings Management: An International Comparison for Investor Protection". **Research Institute for Economics and Business Administration**. Vol. (36). pp. 1-33.
- Abdel-Azim, M, H., Ibrahim, A, E, A. (2014). "Investigating The Impact Of Historical Costing On Real Earnings Management: An Empirical Study". **International Business & Economics Research Journal**. Vol. (13). No. 2. pp. 387- 400.
- Galai, D., Sulganik, E., and Wiener, Z. (2003), "Accounting Values versus Market Values and Earnings Management in Banks", Working Paper, Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=459401> (or) <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.459401>.
- Sales: An International Study of Countries Allowing Noncurrent Asset Revaluation", **Journal of Business Finance & Accounting**, Vol. 25, pp. 1287- 1317.
- Healy, P, M., Wahlen, J, M. (1999). "A Review of the Earnings Management literature and Its Implications for Standard Setting". **Accounting Horizons**. Vol. (13). pp. 365-383.
- Leung, S., Zhao, R. (2001). "Economic Consequences of the Cancellation of Inner Reserves for Hong Kong Banks". **Review of Quantitative Finance and Accounting**. Vol. (17). pp. 45- 62.
- Huang, C.H. (2010), "The Joint Decision to Manage Earnings through Discretionary Accruals and Asset Sales around Insider Trading", **Journal of Economics and Finance**, Vol. 34, pp. 308-325.
- Bornemann, S., Kick, T., Memmel, c., Pfingsten, A. (2012). "Are banks using hidden reserves to beat earnings benchmarks? Evidence form Garmany". **Journal of Banking & Finance**. Vol. (36). PP. 2403- 2415.

- Cohen, D.A., Dey, A., and Lys, T.Z. (2007), "Real and Accrual-based Earnings Management in the Pre- and Post-Sarbanes Oxley Periods", Vol. (52), pp. 1- 50. Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=813088>
- Hui, F. (2014). "Secret reserves in banking: A case study of HSBC, 1967-1995. Vol. (23). pp. 1-23. http://www.victoria.ac.nz/sacl/about/events/pastevents2/pasteconferences/6ahic/publications/6AHIC98_FINAL_paper.pdf